الأنباء
الاثنين 19 مارس 2012

خالد السلطان ومحمد هايف وعبدالرحمن العنجري وعبدالله البرغش ود.حمد المطر وفلاح الصواغ وسالم النملان خلال الاجتماع

د.محمد الهطلاني ومحمد الخليفة وأسامة الشاهين ومناور ذياب وأسامة المناور (هاني الشمري)

اجتمعت بديوان المناور وحمّلت وزير المالية مسؤولية الأوضاع وطالبت برحيله

كتلة الأغلبية: جلسة خاصة الخميس المقبل لمناقشة الكوادر والإضرابات

عقد نواب كتلة الأغلبية اجتماعهم ظهر امس بديوان النائب اسامة المناور لبحث آخر التطورات السياسية وسبل التنسيق بين النواب.

وعقب الاجتماع قال النائب أسامة المناور ان الأغلبية تتجه لتقديم طلب لعقد جلسة خاصة الخميس المقبل لمناقشة ما آلت اليه الأمور بشأن الزيادات المالية في ظل قرار مجلس الوزراء الأخير القاضي باعتماد تقرير ديوان الخدمة المدنية دون اي تغيير.

وقال المناور ان الكتلة تتابع الاضرابات التي تعصف بالبلاد نتيجة السياسة الحكومية الخاطئة والتي أحدثت فروقات هائلة بين المواطنين من أصحاب نفس الاختصاصات والمؤهلات مما أوجد حالة من الشعور بعدم المساواة والعدالة، مشيرا الى ان هذه الاضرابات كانت نتيجة مباشرة لإخلال الحكومة بوعودها للنقابات وبالأخص نقابتي «الكويتية» و«الجمارك».

وأضاف المناور ان الكتلة ترفض اي تعسف في التعامل مع النقابات والموظفين، لذا فهي تؤكد على حقهم في الاضراب المشروع، كما انها ستتقدم بطلب جلسة خاصة يوم الخميس للاطلاع على موقف الحكومة ومدى التزامها بتعهداتها السابقة التي قطعتها على نفسها إنصافا لفئات الموظفين.

وأكد المناور ان الفشل والمسؤولية يقعان على وزير المالية الذي فشل فشلا ذريعا في حماية المال العام وأدى الى هدره في اكثر من قطاع وهو ايضا يتحمل الفشل في ادارة ملف الكوادر والزيادات والاخلال بتعهداته السابقة، لذا فإن اي علاج لهذا الملف يجب ان يبدأ بإقالة وزير المالية من منصبه.

من جانبه، قال النائب د.جمعان الحربش ان أولويات الكتلة بالإضافة الى الأولويات الست السابقة التي تم الاتفاق عليها هي جامعة العلوم التطبيقية وصندوق دعم الطالب والقرض الحسن وكسر الاحتكار كما سنطالب اللجان بالانتهاء من قوانين مكافحة الفساد والحقوق المدنية والانسانية لفئة غير محددي الجنسية (البدون) وقانون القياديين.

وأضاف ان الكتلة لن تتقدم بأي طلب حتى يتم حسم هذه القوانين المدرجة لضمان عدم تراكمها على جدول الأولويات.

وأكد ان جلسة 27 ستشهد حسما لكثير من القوانين المهمة التي ينتظرها الشعب الكويتي، مبينا ان الكتلة رأت ان وزير المالية فشل في كثير من الملفات أولها ما يتعلق بعدم المحافظة على المال العام والسحوبات التي تمت من البنك المركزي في السابق والتحويلات المالية التي تمت عن طريق «الخارجية»، والآن ملفات الكوادر، مما يبين لنا ان الاصرار على وجود وزير المالية بهذه الحكومة هو أمر استفزازي، مطالبا رئيس الوزراء بإعفائه من منصبه.

وأثناء خروج النائب د.وليد الطبطبائي من الاجتماع قبل انتهائه قال ان الاجتماع بحث مطالبة الحكومة بإعفاء وزير المالية مصطفى الشمالي عن منصبه والا سيتم تقديم الاستجواب المعد من قبل زملائه النواب.

وأضاف د.الطبطبائي للصحافيين ان الاجتماع تطرق لتفعيل الدور التنسيقي في عقد الجلسات، كما ناقش وضع آلية لترتيب الاستجوابات التي ستقدمها كتلة الأغلبية خلال المرحلة المقبلة.

من جهته، قال النائب مسلم البراك ان اجتماع الأغلبية كان بشقيه التشريعي والرقابي، وفي الجانب التشريعي تم الاتفاق على مجموعة من الأولويات لأهميتها وستتم مراجعتها بشكل دوري لمعرفة ما الذي أنجزته اللجان وكذلك تناولنا قضية الاضرابات في الخطوط الجوية الكويتية والجمارك التي ما كان لها ان تتم لولا عدم التزام الحكومة بتعهداتها التي وقعت عليها، متسائلا: هل يعقل ان هذه الالتزامات لم تنفذ منذ شهر اكتوبر الماضي طوال ستة أشهر حتى الآن لتأتي الحكومة الآن وتطلب من النقابات ايقاف اضرابها بعد ان اهتزت الثقة فيها في ظل وزير مالية يقول الكلام الصبح ويقول غيره في الليل، فهو المسؤول عن تفاقم الوضع فهو من أعطى تعليماته الشفهية لمدير عام الجمارك والذي قام بدوره برفعها لمجلس الخدمة المدنية وهذا يعني ان الأمر تم بموافقة وزير المالية الذي طلب في السابق رفع الإضراب من خلال التزامه بتنفيذ وعده خلال شهرين وهو نفسه الذي أصبح رئيسا للخدمة المدنية الآن ورفض المطالب مستغربا ما هذا العبث واللعب الذي يمارسه الشمالي.

وشدد البراك على رفض تحميل النقابات مسؤولية الإضرابات فمن يتحملها هم الوزراء الذين لم يلتزموا بالوعود التي قطعت وعلى رأسهم وزير المالية، مثمنا قرار الأغلبية بضرورة إقالته بسبب الكثير من الملفات التي لم ينجح في حماية المال العام فيها فالاستثمارات وصلت لمرحلة العبث وتعرضت للتدمير وكذلك معالجته لقضية الكوادر وصندوق المتعثرين والزيادة الأخيرة المتعلقة بموظفي القطاع العام والمتقاعدين التي تم إهمالها متلقي المساعدات الاجتماعية والمعاقين فهناك 11 وظيفة تم زيادتها بين 40 و30 دينارا في الوقت الذي تم إقرار زيادة 50 دينارا للوافدين، هل يعقل أن تتم مثل هذه المعادلة المجحفة؟

من جانبه، قال النائب رياض العدساني انه لم يحضر اجتماع «الأغلبية» بديوان النائب أسامة المناور لاعتراضه على تكرار الاجتماعات خارج مجلس الأمة مفضلا عقدها في المجلس.

وأكد العدساني في تصريح صحافي انه ليس من نواب «الأغلبية أو الأقلية» بل مستقل ومتعاون مع الكل لمصلحة الكويت قائلا: أرى مجلس الأمة يضم 50 نائبا وليس أقلية أو أغلبية.

وبين ان سبب حضوره لاجتماعات الأغلبية السابقة كان من منطلق التعاون لإقرار مشاريع وقوانين للمصلحة العامة، مؤكدا انه سبق ان صرح بعد الانتخابات بأنه سيبقى مستقلا ويمثل الكويت بأسرها بالرقابة والتشريع.

● سلطان العبدان

عمار العجمي وفي استقباله عبدالله البرغش

أسامة الشاهين ود.محمد الهطلاني بديوان أسامة المناور

عبدالرحمن العنجري وسالم النملان

المطر يسأل عن كارثة نفوق الأسماك

وجه النائب د.حمد المطر سؤالا للنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ أحمد الحمود جاء فيه: تعرضت الكويت لكارثة بيئية هي «نفوق الأسماك» مرتين وذلك في عامي 1997 و2001 وفقدت ثروة سمكية هائلة تراجعت بالاقتصاد الوطني الذي مازالت البلاد تعاني منه، ولاتزال البلاد تعاني من قصور شديد في هذا المورد الحيوي لثروتها الغذائية الطبيعية، الأمر الذي استدعى قيام الهيئة العامة للبيئة آنذاك بالاستعانة بفريقي عمل الأول من الولايات المتحدة الأميركية، والثاني من اليابان. لذا يرجى تزويدي بالآتي: نسخة من تقرير هذين الفريقين (الأميركي والياباني) عن كارثة نفوق الأسماك في جون الكويت.

النملان يدعو مسؤولي «التطبيقي» للموافقة على حملة دعم الشعب السوري

قال النائب سالم النملان انه لا يخفى على أحد المعاناة التي يعيشها اخواننا في سورية على يد النظام البعثي المجرم الذي لم يترك جريمة الا وارتكبها بحق اخواننا السوريين، وغير مستغرب على أبناء هذا البلد الطيب المعطاء من حكومة وشعب وجمعيات خيرية ومنظمات مجتمع مدني ان يهبوا للوقوف بجانب اخوانهم في العقيدة والعروبة والانسانية، وغير مستغرب ايضا ان يكون الكويتيون من اكثر الشعوب احساسا بمعاناة اخوانهم السوريين لأنهم قد ذاقوا المرارات والويلات على يد النظام البعثي العراقي البائد شقيق النظام البعثي السوري الساقط - بإذن الله - في الاجرام والظلم. واضاف: ولكن المستغرب والمثير للشفقة ان يتقدم ابناؤنا «مسؤول الاتحاد العام لطلبة ومتدربي الهيئة العامة للتعليم التطبيقي» باعتبارهم الممثل الشرعي والوحيد لابنائنا الطلاب الى احد المسؤولين بالهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب للحصول منه على تصريح للمشاركة في حملة بعنوان «النخوة» لدعم الشعب السوري الشقيق في الجمعة التي باركها صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد، ويقابل طلبهم بالرفض بحجة ان هذا الواجب الديني والانساني ليس من ضمن اختصاصات اتحاد الطلبة طبقا للائحة نظامه الأساسي، وأنا كأحد النواب المعبرين عن ضمير هذه الأمة أقول لك يا سيادة الدكتور ان قيمنا الدينية وعاداتنا العربية واعرافنا الكويتية التي تربينا عليها تأبى هذا التعسف ونقول لك ان الواجب الديني والانساني اسمى من جمود اللوائح ونطالبك بتصحيح موقفك والتصريح لابنائنا مسؤولي الاتحاد حتى لا تحرم نفسك وتحرمهم من شرف المشاركة في هذا الواجب.

هايف: ما سبب التمييز بين القانونيين من حيث التسميات والمميزات؟

وجه النائب محمد هايف سؤالا لنائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد جاء فيه:

1. ما سبب التمييز بين القانونيين من حيث المسميات والمميزات المالية وما السند القانوني لقصر مسميات محام ومحقق على ادارة الفتوى والتشريع والادارة القانونية لبلدية الكويت والادارة العامة للتحقيقات وحرمان هذه المسميات عن باقي الادارات القانونية بالدولة وما وجه الشبه والاختلاف بين هذه الادارات الثلاث وباقي الادارات القانونية من حيث المهام الوظيفية والمميزات المالية؟
2. ما السند القانوني الذي منح على اساسه مسمى محام ومحقق لهذه الجهات؟
3. ما السند القانوني الذي استند اليه ديوان الخدمة المدنية لمنح مسمى باحث قانوني واختصاصي قانوني وكبير اختصاصيين قانونيين؟

وما الفائدة العائدة على الدولة من هذه المسميات؟

وما اختصاصات ادارة ترتيب الوظائف بديوان الخدمة المدنية وهل من بين اختصاصاتها تعديل المسميات واضافة مسميات جديدة؟

وان كانت الاجابة بنعم فما السبب بعدم منح القانونيين مسمياتهم كمحام ومحقق حتى تاريخه؟

4. هل يجوز لاي وزارة او هيئة في الدولة اجبار الموظفين على اعمال تخالف قرارات تعيينهم ومسمياتهم الممنوحة لهم باسناد اعمال ومهام تخالف اختصاصاتهم؟
5. ما التوصيف الوظيفي لوظيفة باحث قانوني وما الوصف الوظيفي لوظيفة موثق؟
6. ما الاختصاصات والاعمال الفعلية التي يقوم بها الباحث القانوني والموثق في الجهات الحكومية؟
7. هل يقوم الباحث القانوني في الجهات الحكومية بأعمال التحقيق والمحاماة؟

وكذلك هل يقوم الموثق بالأعمال الخاصة بكاتب العدل حسب ما هو منصوص عليه بقانون التوثيق؟

اذا كانت الاجابة بنعم يرجى ذكر السند القانوني لقيامهم بأعمال تخالف مسمياتهم الوظيفية؟

الشاهين: ما آلية صرف مكافأة الاحتراف للرياضيين؟

وجه النائب أسامة الشاهين سؤالا لوزير الشؤون الاجتماعية والعمل أحمد الرجيب جاء فيه: تعد الهيئة العامة للشباب والرياضة من الهيئات المهمة في الكويت فهي التي تعنى بقطاع الشباب، وبالنشاط الرياضي في الدولة، وتقوم بترتيب الجوائز والمكافآت للرياضيين.

وقد تم تطبيق الاحتراف الجزئي في الكويت للرياضيين، ويتم صرف مكافآت للرياضيين حسب مشاركاتهم الرياضية، إلا ان الكثير من الرياضيين ممن ينطبق عليهم قانون الاحتراف الجزئي يشتكون من عدم انتظام صرف هذه المكافأة وانها غالبا ما تصرف بأثر رجعي. لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي: آلية صرف المكافأة المالية للاحتراف الجزئي من قبل الهيئة العامة للشباب والرياضة للاعبين الرياضيين، وكم عدد المستفيدين من هذه المكافأة؟ وما اجمالي مبلغ المكافآت شهريا؟ وهل هناك تأخير أو عدم انتظام في صرف المكافأة الشهرية؟ اذا كانت الاجابة بالإيجاب، فما أسباب هذا التأخير أو عدم الانتظام؟ وما الخطوات المتخذة لتسريع وتبسيط إجراءات صرف المكافأة؟

المناور: ما أسباب عدم صرف مكافأة «المركزي»؟

قدم النائب أسامة المناور سؤالا لوزير المالية مصطفى الشمالي جاء فيه: صدر قرار ديوان الخدمة المدنية الموجه الى بنك الكويت المركزي رقم م.خ.م 2007/19/27 والمؤرخ في 2007/1/17 والمتضمن منح الموظفين الكويتيين العاملين في بنك الكويت المركزي مكافأة مالية شهرية للدرجات من السابعة حتى الخامسة عشرة وقدرها 200 د.ك.

وحيث ان البنك لم يقم بصرف هذه المكافأة الشهرية للعاملين لديه على الرغم من وجود كتاب من ديوان الخدمة المدنية يجزم بذلك الحق للعاملين في بنك الكويت المركزي، حيث ان موظفي البنك المركزي تتوافر فيهم الشروط اللازمة لاستحقاق هذه المكافأة.

كما وافق على صرف تلك المكافأة وزير المالية وفقا لكتابه الموجه لمحافظ بنك الكويت المركزي بتاريخ 2007/2/6. وبعد قيام موظفي البنك بعدد من الاعتصامات وذلك بعد أوقات الدوام الرسمي وذلك حتى لا يؤثر على سير العمل بالبنك المركزي، صدر قرار من قبل محافظ البنك المركزي بتاريخ 2011/12/19 بصرف المكافأة سالفة الذكر أعلاه وذلك اعتبارا من 2011/11، مما حرم موظفي بنك الكويت المركزي من تلك الزيادة التي أقرت لأكثر من 58 شهرا. لذا، يرجى تزويدي بالآتي:

1. الأسباب الذي أدت الى عدم صرف تلك المكافأة منذ موافقة مجلس الخدمة المدنية ووزير المالية عليها اعتبارا من 2007/1/1.
2. ما السند القانوني الذي اعتمد عليه البنك المركزي وخوله بتأجيل صرف تلك المكافأة مخالفا بذلك جميع القرارات بهذا الشأن وبشكل خاص بعد اعتماد مجلس إدارة البنك المركزي في فبراير 2007 على مذكرة اسس تطبيق الكادر والتي لم تتضمن ما يشير الى أحقية البنك المركزي في تأجيل صرفها وانما زيادة النسب المقررة حسب الجدول المقرر سابقا.
3. هل ميزانية الباب الأول والخاصة بالرواتب كانت تتضمن تلك المكافأة (200 دينار) منذ عام 2007 حتى تاريخ صرفها؟ وكم بلغت تلك المكافأة المالية المستحقة والموجودة في الميزانية ولم يتم صرفها؟ وهل تم صرف تلك المكافأة لعدد من الموظفين غير المشمولين بالكادر الحالي (أصحاب العقود الخاصة من كويتيين وأجانب) وإذا كانت الإجابة بنعم فهل يحق لهم ذلك؟
4. تضمن قرار محافظ البنك المركزي الصادر بتاريخ 2011/12/19 بصرف المكافأة بندا يشير الى ان بنك الكويت المركزي سيقوم بالكتابة مرة اخرى الى ديوان الخدمة المدنية من أجل اقرار المزايا الأخرى للعاملين في البنك المركزي والتي طالب بها البنك المركزي منذ عام 2008، فما تلك المزايا المقترحة مع تزويدي بجميع المراسلات التي تمت مع ديوان الخدمة المدنية حتى تاريخه؟ ولماذا تم عرض تلك المزايا على ديوان الخدمة المدنية على الرغم من ان المادة 14 من القانون رقم 32 لسنة 1968 في شأن النقد والبنك المركزي تخول للبنك المركزي عدم التقيد بأحكام قوانين الخدمة المدنية بهذا الخصوص؟
5. لماذا تم حرمان موظفي البنك المركزي حملة الثانوية العامة وما دونهم من المكافأة المالية المشار اليها أعلاه، حيث تم استحداث مكافأة مالية جديدة لهم؟
6. يرجى تزويدي بأسباب عدم صرف الحد الأقصى من المكافآت المالية الشهرية المقررة لموظفي بنك الكويت المركزي على الرغم من ارتفاع مستوى غلاء المعيشة خلال السنوات الست الماضية وما رافق ذلك من زيادات لعدة كوادر لإدارات مختلفة بالدولة وتخويل مجلس إدارة البنك المركزي للمحافظ في مذكرة أسس تطبيق الكادر على زيادة فئات المكافآت الشهرية (الحد الأقصى) حسب الظروف الاقتصادية ونسبة التضخم في تلك الفترات.

الطريجي: منح قرض إسكاني لبناء دور رابع لبيوت بيان

قدم النائب عبدالله الطريجي اقتراحا برغبة جاء فيه: نظرا لما تعانيه الأسر الكويتية من قاطني منطقة بيان من زيادة عدد أفراد الأسرة وضيق السعة المكانية للبيوت التي تبلغ مساحتها 300 متر مربع، ما يجعل السكن يضيق على ساكنيه ويحتم على سكان تلك البيوت بناء ادوار علوية، ونظرا لما تعانيه الأسر الكويتية من غلاء المعيشة وارتفاع الاسعار وزيادة تكاليف البناء، لذا فانني اتقدم بالاقتراح منح قرض اسكاني من بنك التسليف والادخار لتحمل تكاليف البناء للدور الرابع لبيوت منطقة بيان التي تبلغ مساحتها 300م2.

عبدالله الطريجي